Adab Al-Rafidain

https://radab.mosuljournals.com

Principles of what should be taken into account in interpretation Between Al-Zarkashi and Al-Suyuti

Abeer Muhammad Yassin
Ph.D.Student/ Department of Arabic language / College of Arts / University of Mosul

Abdul Sattar Fadel Al Nuaimi
Prof./Department of Arabic language / College of Arts / University of Mosul

Article Information

Article History:
Received December19, 2023
Reviewer January 14 .2024
Accepted January 28, 2024
Available Online September1, 2024

Keywords:
Interpretation
Meanings
Significance

Correspondence:
Abeer Muhammad Yassin
am0laabe@gmail.com

Abstract

Al-Zarkashi in his book (Al-Burhan fi Ulum Al-Qur'an) and Al-Suyuti in his book (Al-Itqan fi Ulum Al-Qur'an) were concerned with the grammatical principles of interpretation and their applications among commentators, and these principles varied among them. Some of them were related to what the interpreter should take into account, and some were related to what the interpreter should take into account. The interpreter should avoid it, in addition to other principles. In this chapter, we discuss the principles of what should be taken into account in interpretation. Al-Zarkashi and Al-Suyuti mentioned several grammatical principles related to what the interpreter should take into account when interpreting the Holy Qur'an so that his interpretation is acceptable and in accordance with the controls of interpretation.

Al-Suyuti - as it seems - transmitted this principle from Al-Zarkashi, but he did not transmit it in his text. Rather, there was a difference between them in the place of mentioning it, in presenting it, and commenting on it, and they did not mention this principle as a direct application of it, but rather they branched out from this principle other principles and cited an application of them. As in the assets that come successively.

DOI: 10.33899/radab.2024.145453.2045©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ما ينبغي مراعاته من أُصول التفسير بين الزركشي والسيوطي

عبير محمد ياسين* **عبدالستار فاضل خضر النعيمي****

المستخلص:

عُني الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن) والسيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) بأصول التفسير النحوية وتطبيقاتها عند المفسرين، وتنوعت هذه الأصول عندهما ، فكان منها ما هو متعلق بما ينبغي على المفسر أن يراعيه، ومنها ما هو متعلق بما ينبغي على المفسر أن يجتنبه فضلا عن أُصول أُخر، ونتناول في هذا البحث ما ينبغي مراعاته من أُصول التفسير ، فقد ذكر الزركشي والسيوطي أصولًا نحوية عدة تتعلق بما على المفسر أن يراعيه في تفسير القرآن الكريم ليكون تفسيره مقبولًا وموافقًا لضوابط التفسير.

* طالبة دكتوره / قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة الموصل
** استاذ / قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة الموصل

فالسيوطي ــ كما يبدو ــ نقل هذا الأصل عن الزركشي ، ولكنه لم ينقله بنصه، وإنما كان هناك اختلاف بينهما في موضع ذكره ، وفي التقديم له، والتعليق عليه ، وهذا الأصل لم يذكرا تطبيقًا مباشرًا له ، وإنما فرعا على هذا الأصل أصولًا أُخر وأوردا تطبيقًا له كما في الأصول التي تأتي تباعًا.

الكلمات المفتاحية: تفسير، معاني، دلالة .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد:

فإن الصلة بين علمي النحو والتفسير وثيقة ، تتمثل بكون علم النحو من علوم الوسائل لتفسير كتاب الله تعالى ، وقد عده العلماء العلم الثاني بعد علم اللغة في العلوم التي يحتاج إليها المفسر، فإذا كان علم اللغة يُعنى ببيان معاني مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع العربي، وهو ما تولت جمعه وبيانه معاجم اللغة، فإن علم النحو يعنى بما يطرأ على هذه المفردات من تغيرات في إعرابها عند تركيبها ، مما يتبعه تغير المعاني التي تتنوع بتنوع الإعراب .

وقد قُسِّم البحث على خمسة مطالب تناول أُصول ما ينبغي توخيه ومتابعته في التفسير بين الزركشي والسيوطي في كتابيهما البرهان والاتقان تقدَّمت البحث مقدمة وختم بأهم النتائج التي توصَّل إليها البحث مع ثبت بالمصادر والمراجع التي اعتمدناها.

إضاءات على العنوان

قبل الدخول إلى البحث وتفاصيله نمهد له بإضاءات في محاور نعرف فيها بما ورد في العنوان من ألفاظ، وهو ما سنتناوله بإيجاز يتناسب مع كونها قد تناولها الباحثون وكتبوا فيها الكثير، مقتصرين على ما تقتضيه خطة البحث:

المحور الأول : أصول التفسير :

أصول التفسير مركب إضافي صار علما على علم مخصوص يعنى بضوابط تفسير القرآن الكريم ، ولذا سنعرف به أولًا من حيث كونه مركبًا إضافيًا ، وثانيًا من حيث كونه مصطلحًا.

أَمَّا من حيث كونه مركبًا إضافيًا، فهو مركب من جزأين هما: المضاف، وهو(أصول)، والمضاف إليه وهو (التفسير) .

أَمَّا الجزء الأول(أُصول) فهو جمع مفرده(أصل) ، والهمزة والصاد واللام ذكر لها ابن فارس ثلاثة أصول متباعدة ((أحدها: أساس الشيء، والثاني: الحيّة، والثالث: ما كان من النهار بعد العشي)) [1] ، والمناسب من هذه الأصول للمعنى الاصطلاحي لأصول التفسير هو الأصل الأول الذي هو أساس الشيء الذي قال عنه ابن فارس: ((فأما الأول فالأصل أصل الشيء))[2] ، وفي لسان العرب: ((الأصل: أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك)) [3]، أي لايجمع جمع تكسير على غير " أصول " ، وقال الجرجاني: ((الأصول: جمع أصل، وهو في اللغة: عبارة عما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره. وفي الشرع عبارة عما يبنى عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره، والأصل: ما يثبت حكمه بنفسه ويبنى عليه غيره)) [4]. ومنه أصول العلوم قواعدها التي تبنى عليها الأحكام[5].

وأَمَّا الجزء الثاني(التفسير) فجذره اللغوي هو (ف س ر) ذكر ابن فارس أَنَّه أَصل واحد يدل على الإيضاح والبيان، فقال: (("فسر" الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه. من ذلك الفسر، يقال: فسرت الشيء وفسرته. والفسر والتفسرة: نظر الطبيب إلى الماء وحكمه فيه)).[6]وقال الجوهري: ((الفَسْرُ: البيانُ. وقد فَسَرْتُ الشيءِ أفسره بالكسر فسرًا. والتفسير مثله. واسْتَفْسَرْتُهُ كذا، أي سألته أن يُفَسِّرَهُ لي. والفَسْرُ: نظر الطبيب إلى الماء، وكذلك التَفْسِرَةُ، وأظنُّه مولَّد))[7] ، وقال السيوطي: ((التفسير "تفعيل" من الفسر، وهو البيان والكشف، ويقال: هو مقلوب السفر، تقول: "أسفر الصبح" إذا أضاء، وقيل: مأخوذ من التفسرة، وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض))[8] ، وقد عرض الدكتور محمد حسين الذهبي هذه الأقوال ثم قال بعد ذلك: ((ومن هذا يتبين لنا أن التفسير يُستعمل لغة في الكشف الحسّي، وفى الكشف عن المعاني المعقولة، واستعماله في الثاني أكثر من استعماله في الأول))[9] .

والتفسير في الاصطلاح له عند العلماء تعريفات عدة ، ومنها ما عرفه به أبو حيان بأنَّه : ((عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، وَمَدْلُولَاتِهَا، وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةَ التَّرْكِيبِ، وَتَتِمَّاتٍ لِذَلِكَ))[10]، وخرّج التعريف بقوله:((فقولنا: علم جنس، وقولنا: يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هو علم القراءة، وقولنا: ومدلولاتها أي: مدلولات تلك الألفاظ،

---

(1) مقاييس اللغة ، ابن فارس: 109/1

(2) المصدر نفسه: 109/1

(3) لسان العرب، ابن منظور: 16/11.

(4) التعريفات : علي بن محمد الجرجاني : 1 / 28
(5) المعجم الوسيط : 1 / 20
(6) معجم مقاييس اللغة: 1 / 109
(7) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: 2 / 781
(8) الإتقان في علوم القرآن: 192/4
(9) التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي: 12/1
(10) البحر المحيط : 26/1 ، وينظر الإتقان : 174/2.

وهذا متن علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا: وأحكامها الإفرادية والتركيبية هذا يشمل علم التصريف والبيان والبديع، وقولنا: ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب يشمل ما دلالته بالحقيقة وما دلالته بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئا ويصده عن الحمل عليه صادٌّ فيحمل على غيره وهو المجاز، وقولنا: وتتمات لذلك هو مثل معرفة النسخ وسبب النزول وقصة توضح بعض ما أبهم في القرآن ، ونحو ذلك))[11]، وهو من العلوم الإسلاميَّة يقصد منه توضيح معاني القرآن الكريم وما انطوت عليه آياته من عقائد وأسرار وحكم وأحكام[12] .

وأُصول التفسير بوصفها مصطلحا فهي تلك القواعد والمناهج والضوابط التي يُبنى عليها علم التفسير، وهذه الأُصول منها أصول نقلية ، ومنها أصول عقلية ، ومنها أُصول لغوية ، وقد عني بها العلماء قديمًا وحديثًا، وهي مبثوثة في مقدمات التفاسير، وكتب علوم القرآن ولا سيَّما في البرهان للزركشي والإتقان للسيوطي الذين هما ميدان دراستنا هذه ، وأفردها قسم من العلماء بالتأليف ، منهم ابن تيمية (ت 728هـ) في رسالته المعروفة (مقدمة في أصول التفسير) التي اعتمد على جانب كبير منها ابن كثير (ت 774هـ) في ما ذكره من أصول التفسير في مقدمة تفسيره المعروف (تفسير القرآن العظيم)، ومن كتب المحدثين في أصول التفسير (دراسات في أصو التفسير) للأستاذ الدكتور محسن عبدالحميد، و(أصول التفسير وقواعده) لخالد عبدالرحمن العك .

وأصول التفسير النحوية هي من الأصول اللغوية؛ إذ يعد علم النحو من العلوم المهمة التي يقوم عليها علم التفسير، كونه من الأدوات الأساسية التي يجب على المفسر العلم بها؛ لأنَّه بعد أن ينظر في المفردة القرآنية لغة واشتقاقا وتصريفا سينظر فيها مركبة مع غيرها، وأول ما يحتاجه في ذلك أن يعرف موقعها من الإعراب ، وهو ما يسعفه به علم النحو، فبالإعراب يعرف المعنى، ((لأنَّ المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب فلا بد من اعتباره)) [13].

وقد عني الزركشي في "البرهان" والسيوطي في " الإتقان" بذكر كثير من أصول التفسير النحوية وتطبيقاتها، منها ما يتعلق بما يجب على المفسر مراعاته، ومنها ما يتعلق بما يجب على المفسر اجتنابه، وهو ما نحاول في هذه الدراسة الكشف عنه والموازنة بي الكتابين في ذلك.

المحور الثاني : البرهان للزركشي والإتقان للسيوطي:

"البرهان في علوم القرآن" للزركشي، و"الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي أهم كتابين في علوم القرآن ، فما إن تذكر علوم القرآن إلَّا كان هذان الكتابان أول الكتب التي يتبادر إلى الذهن ذكرها ، وكأنهما صنوان لا يفترقان، وكل من كتب في علوم القرآن بعدهما كان عيالًا عليهما، ونحاول في ما يأتي التعريف بإيجاز بكل منهما:

أولا: البرهان للزركشي:

كتاب (البرهان في علوم القرآن) للإمام أبي عبدالله بدر الدين محمّد بن عبدالله بن بهادر الزركشيّ(ت 794ه)ـ ، العالم العلم المعروف ، وهو أشهر من أن يعرف به ، وكتب عنه الكثير ، وله مصنفات كثيرة متنوعة ذكرها من ترجموا له، ومن أشهر تلك المصنفات كتابه المذكور (البرهان في علوم القرآن) الذي هو ميدان دراستنا، وهو مطبوع متداول بين العلماء والباحثين، وقد طبع أولا بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ثم طبع طبعات أخرى بتحقيق غيره ، وقد جمع فيه الزركشي عصارة المتقدمين فيما يتعلق بعلوم القرآن، جعله في سبعة وأربعين نوعا، كل نوع في موضوع من علوم القرآن ومباحثه، حاول في كل منها أن يؤرخ لموضوعه ويحصي المؤلفات فيه، ومنها علم التفسير الذي هو من أشهر علوم القرآن ، خصص له النوع الحادي والأربعين الذي عنون له بقوله: ((النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله)) [14] عني فيه بما يتعلق بالتفسير ، ومن ذلك أصول التفسير النحوية التي تناولها في هذا النوع وفي أنواع أخرى في كتابه وأورد لها نماذج تطبيقية متنوعة يهتدي بها المفسر في تفسيره ، ويبدو في ذلك تمكنه من العربية عامة وعلم الإعراب خاصة ولا سيَّما في مناقشاته للزمخشري وأبي البقاء العكبري ، وكانت عنايته بأصول التفسير النحوية جديرة بأن يكتب عنها ، و تحاول هذه الدراسة تلبية تلك الحاجة العلمية .

ويشير محققه محمد أبو الفضل إبراهيم في مقدمة تحقيقه إلى دور الإمام السيوطي في دلالة الناس على "البرهان" ، فقال: ((ولكن هذا الكتاب لم يكن معروفًا عند الباحثين، ولا متداولًا بين الطلاب والدارسين، عدا قلة من المشغوفين بمعرفة النوادر ورواد المكتبات، شأنه شأن الكثير من كتب الزركشي على عظيم خطرها، وجلالة موضوعاتها، ومقدار غنائها ونفعها، حتى جاء جلال الدين السيوطي ووضع كتابه الإتقان، فدل الناس في مقدمته عليه، وأشاد به، وعده أصلًا من الأصول التي بنى عليها كتابه، وتأسى طريقته، وتقيل مذهبه، وسار في الدرب الذي رسمه، ونقل كثيرا من فصوله، مرة معزوة إليه، ومرة بدون عزو، وإن كان فيما نقل عنه اقتضب الكلام اقتضابا، واختصره اختصارًا، وبهذا ظفر كتاب الإتقان بمنزلة مرموقة عند العلماء))[15]، وقد قامت دراسات عدة بالمقارنة بينهما، ومنها ما قام به الدكتور حازم سعيد حيدر في كتابه " علوم القرآن بين البرهان والإتقان ـ دراسة موازنة"[16]، ولم يتناول فيه الموازنة النحوية إلَّا في صفحات قليلة جدًا.

ثانيا: الإتقان للسيوطي:

كتاب "الإتقان في علوم القرآن" للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) العالم الموسوعي الذي أطبقت شهرته الآفاق، وملأت مصنفاته المكتبات في أنواع الفنون ، ومنها كتابه هذا " الإتقان" الذي أشار في مقدمته الى أَنَّه نظر في ما كتبه السابقون فلم يظفر بما يشفي غليله في ذلك إلى أن عثر على كتاب " البرهان" للزركشي ، وفي ذلك قال: ((إذ بلغني أن الشيخ الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي أحد متأخري أصحابنا الشافعيين ألف كتابا في ذلك حافلا يسمى: "البرهان في علوم القرآن "

(11) البحر المحيط: 26/1

(12) ينظر: المعجم الوسيط : 2 / 688

(13) الإتقان في علوم القرآن: 213/4.

(14) البرهان:146/2

(15) البرهان:14/1 مقدمة المحقق.

(16) طبع هذا الكتاب ونشرته مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، السعودية ، المدينة المنورة، 1427هـ 2006م.

فتطلبته حتى وقفت عليه))[17]، ثم عرض ما تضمنته أنواع " البرهان" ثم قال: ((ولما وقفت على هذا الكتاب ازددت به سرورًا وحمدت الله كثيرًا وقوي العزم على إبراز ما أضمرته وشددت الحزم في إنشاء التصنيف الذي قصدته فوضعت هذا الكتاب العلي الشأن الجلي البرهان الكثير الفوائد والإتقان ورتبت أنواعه ترتيبا أنسب من ترتيب البرهان وأدمجت بعض الأنواع في بعض وفصلت ما حقه أن يبان وزدته على ما فيه من الفوائد والفرائد والقواعد والشوارد ما يشنف الآذان وسمَّيته بـ"الإتقان في علوم القرآن")) [18]، ثم بين أنَّه ألفه مقدمة لتفسير سماه بـ "مجمع البحرين ومطلع البدرين" لم يصل إلينا فقال: ((وسترى في كل نوع منه إن شاء الله تعالى ما يصلح أن يكون بالتصنيف مفردًا وستروى من مناهله العذبة ريا لا ظمأ بعده أبدا وقد جعلته مقدمة للتفسير الكبير الذي شرعت فيه وسميته بمجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية))[19]،وقال أيضًا: ((وقد شرعت في تفسير جامع لجميع ما يحتاج إليه من التفاسير المنقولة والأقوال المقولة والاستنباطات والإشارات والأعاريب واللغات ونكت البلاغة ومحاسن البدائع وغير ذلك بحيث لا يحتاج معه إلى غيره أصلا وسميته ب "مجمع البحرين ومطلع البدرين" وهو الذي جعلت هذا الكتاب مقدمة له))[20] ، وقد عني السيوطي كثيرًا بأصول التفسير ، وقد خصص أربعة أنواع من كتابه الإتقان للكلام على التفسير ومتعلقاته، ومنها أُصول التفسير النحوية، هي النوع السابع والسبعون الذي جعله " في معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه" ، والنوع الثامن والسبعون "في معرفة شروط المفسر وآدابه"، والنوع التاسع والسبعون "في غرائب التفسير" ، والنوع الثمانون "في طبقات المفسرين" فضلًا عمَّا بثه في الأنواع الأخرى من متفرقات تتعلق بهذه الأصول، ممَّا سيكشف عنها البحث في عملنا هذا .

المطلب الأول

النظر في محل المفردة القرآنية من الإعراب

هذا الأصل النحوي في التفسير يتمثل في أن على المفسر أن ينظر في إعراب المفردة القرآنية التي يريد تفسيرها ، وقد ذكره الزركشي والسيوطي . مع اختلاف بينهما في موضِع ذكرِه، وكيفية عرضه، وما قدَّمه كل منهما من كلام قبل ذكر هذا الأصل.

فالزركشي ذكره في النوع العشرين الذي عنون له بـ ((معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها)) ، وذكر أن ذلك يؤخذ من علم النحو فقال : ((ويؤخذ ذلك من علم النحو)) [21] وبيَّن عناية العلماء بإعراب القرآن ذاكرًا عددًا من مؤلفاتهم ، فقال: ((وقد انتدب الناس لتأليف إعراب القرآن)) [22] ، ثم نقل ما قاله العلماء عن أهمية الإعراب في تفسير القرآن الكريم وبيان معانيه فقال: ((قالوا والإعراب يبين المعنى وهو الذى يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين بدليل قولك: "ما أحسن زيدا" و "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"))[23]، بعدها ذكر هذا الأصل، فقال: ((وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبرًا أو فاعلة أو مفعولة أو في مبادىء الكلام أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك))[24].

في حين أن السيوطي ذكره في النوع الحادي والأربعين الذي عنون له بقوله : ((في معرفة إعرابه)) [25] وابتدأ الكلام فيه أيضا بذكر عناية العلماء به وإفرادهم له بالتصنيف فقال: ((أفرده بالتصنيف)) [26] ، وبين فائدة الإعراب في معرفة المعنى وتمييز أغراض المتكلم، فقال: ((ومن فوائد هذا النوع معرفة المعنى لأن الإعراب يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين.)) [27] ، ثم أورد روايتين في أهمية ذلك نقلهما عن أبي عبيد في كتابه (فضائل القرآن) فقال : ((أخرج أبو عبيد في فضائله عن عمر بن الخطاب قال: "تعلموا اللحن والفرائض والسنن كما تعلمون القرآن." وأخرج عن يحيى بن عتيق قال: قلت للحسن: يا أبا سعيد الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءته قال: حَسَنٌ يا ابن أخي فتعلمها فإن الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك فيها.)) [28] بعد ذلك

---

(17) الإتقان: 24/1
(18)المصدر نفسه: 27/1
(19)المصدر نفسه: 27/1
(20) المصدر نفسه: 244/4
(21)البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م: 1/ 301
(22) المصدر نفسه: 1/ 301
(23)المصدر نفسه: 1/ 301
(24)المصدر نفسه : 1/ 302
(25)الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م: 2/ 309
(26) المصدر نفسه: 2/ 309
(27)المصدر نفسه: 2/ 309
(28)المصدر نفسه: 2/ 309

ذكر هذا الأصل فقال: ((وعلى الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسراره النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك.)) [29] .

فالسيوطي ــ كما يبدو ــ نقل هذا الأصل عن الزركشي ، ولكنه لم ينقله بنصه، وإنما كان هناك اختلاف بينهما في موضع ذكره ، وفي التقديم له، والتعليق عليه ، وهذا الأصل لم يذكرا تطبيقا مباشرا له ، وإنما فرّعا على هذا الأصل أصولا أخرى وأوردا تطبيقا لها كما في الأصول التي تأتي تباعًا.

المطلب الثاني

فهم ما يراد إعرابه قبل الإعراب

هذا الأصل فرّعاه على الأصل السابق ، وجعلاه من الأمور التي يجب على المفسر أن يراعيها وهو يتعامل مع إعراب القرآن ويوظفه في تفسير القرآن الكريم ، قال الزركشي بعد أن ذكر الأصل الأول : ((ويجب عليه مراعاة أمور: أحدها: وهو أول واجب عليه أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا كان أو مركبًا قبل الإعراب))[30]، وعلل ذلك بأن الإعراب فرع المعنى فقال : ((فإنه فرع المعنى)) [31].

وهذا ما ذكره السيوطي بنصه فقال: ((ويجب عليه مراعاة أمور: أحدها: وهو أول واجب عليه. أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا أو مركبًا قبل الإعراب فإنه فرع المعنى)) [32].

وأول تطبيق أورداه لهذا الأصل في التفسير كان في فواتح السور التي اختلف فيها المفسرون بين من قال بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، ومن قال غير ذلك[33]، وبناء على القول الأول لم يجوّز الزركشي إعراب فواتح السور فقال: ((ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه))[34] ، وهو ما ذكره السيوطي بالنص نفسه فقال: ((ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه)) [35] ، وظاهر أنه نقله منه.

والتطبيق الثاني هو في نصب كلمة (كلالة) في قوله تعالى : ((وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ)) [النساء : 12] ، قال الزركشي: ((ولهذا قالوا في توجيه النصب في كلالة في قوله تعالى " وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً " أنه يتوقف على المراد بالكلالة، هل هو اسم للميت أو للورثة أو للمال)) [36] ، ثم ذكر ما يبنى على ذلك من احتمالات إعرابية ، فعلى كونها اسما للميت ذكر احتمالين لنصبه، إما على الحال وكان تامة، أو على أنه خبر كان الناقصة، فقال : ((فإن كان اسمًا للميت فهي منصوبة على الحال وإنّ كان تامة لا خبر لها بمعنى وجد، ويجوز أن تكون ناقصة والكلالة خبرها)) [37] ، ونبَّه عَرَضًا على ما قد يعترض به على الإعراب الثاني من كون اسم كان نكرة ، فبين وجه جواز ذلك ، فقال: ((وجاز أن يخبر عن النكرة لأنها قد وصفت بقوله: چ ڑ چ)) [38] ، ولم يغفل ترجيح أحد الإعرابين فقال : ((والأول أوجه)) [39] من غير تعرض لدليل في هذا الترجيح.

وعلى كونها اسمًا للورثة فإنها منصوبة على الحال من ضمير نائب الفاعل : فقال: ((وإن كانت اسمًا للورثة فهي منصوبة على الحال من ضمير يورث)) [40] ، واستدرك على ذلك قائلا : ((لكن على حذف مضاف ، أي: ذا كلالة)) ، وبنى على هذا أن تكون كان ناقصة وجملة (يورث) خبرها، فقال: ((وعلى هذا فـ(كان) ناقصة و(يورث) خبر)) [41]، وجوز أن تكون (كان) تامة و(يورث) صفة لـ (رجل)، أو أن تكون ناقصة وتكون جملة (يورث) صفة لـ (رجل)، فقال: ((ويجوز أن تكون تامة فـ(يورث) صفة ويجوز أن يكون خبرا، فتكون صفته)) [42]، وعلى كون (كلالة) اسمًا للمال فإنه أعربها مفعولا ثانيا فقال: ((وإن كانت اسمًا للمال فهي مفعول

---

(29)المصدر نفسه: 2/ 309
(30)البرهان في علوم القرآن ، الزركشي: 1/ 302
(31)المصدر نفسه: 1/ 302
(32)الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي: 2/ 309
(33) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671 هـ) ، تحقيق: هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: 1423 هـ/ 2003: 154/1
(34) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي: 1/ 302
(35) الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي: 2/ 309
(36)البرهان في علوم القرآن ، الزركشي: 1/ 302 - 303.
(37)المصدر نفسه: 1/ 302 - 303.
(38)المصدر نفسه: 1/ 302 - 303.
(39)المصدر نفسه: 1/ 302 - 303.
(40)المصدر نفسه: 1/ 302 - 303.
(41)المصدر نفسه: 1/ 302 - 303.
(42)المصدر نفسه: 1/ 302 - 303.

ثان لـ (يورث) كما تقول: "ورثت زيدًا مالاً")) [43] ، يشير بذلك إلى أن المفعول الأول صار ضمير نائب الفاعل في چڑ چ وبقي المفعول الثاني (كلالة) على حاله . وضعّف القول بإعراب (كلالة) تمييزا فقال: ((وقيل: تمييز، وليس بشيء)) [44]

وهناك احتمال آخر للكلالة ذكره الزركشي ، هو أن تجعل للورثة ، وإعرابها على ذلك أنها نعت لمصدر محذوف ، فقال: ((ومن جعل الكلالة الوارثة فهي نعت لمصدر محذوف)) [45] ، وبين ما يبنى على ذلك من تفسير فقال: ((أي وارثه كلالة ، أي يورث بالوراثة التي يقال لها الكلالة)) [46] .

وبعد ذكره لهذه الاحتمالات المعنوية والإعرابية المبنية على هذا الأصل، بين ضبط قراءة (يورث) بفتح الراء ، فقال: ((هذا كله على قراءة يورث بفتح الراء))[47] ، ولم يذكر من قرأ بها وهي من القراءات العشرة المتواترة [48] ، ثم ذكر قراءة أخرى ، وبنى عليها تفسير الكلالة، فقال: ((فأما من قرأ يورث بكسرها مخففة أو مشددة فالكلالة هي الورثة أو المال)) [49] ، ولم يذكر من قرأ بذلك ، وهي بكسر الراء مخففة قراءة الحسن ، وبكسرها مشددة قراءة الحسن والمطوعي وعيسى بن عمر الثقفي، فمن قرأ يُورِث - بالكسر - فكلالة. . مفعول، ومن قرأ " يُورَثُ " فكلالة منصوب على الحال. [50].

وهذا التطبيق الثاني ذكره السيوطي أيضا، فقال: ((وقالوا في توجيه نصب " كلالة " في قوله تعالى:" وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً ": إنه يتوقف على المراد بها)) [51] .

وذكر الاحتمال الأول ، وهو أن يكون اسمًا للميت ، وما يبنى عليه من إعراب ، فقال: ((فإن كان اسمًا للميت فهو حال و" يورث " خبر " كان " أو صفة و"كان" تامة أو ناقصة و"كلالة" خبر))، فقد ذكر ثلاثة أوجه للإعراب : الأول: أن (كلالة) حال ، و(يورث)خبر كان، والثاني: أن (يورث) صفة لرجل وكان تامة، والثالث: أن كان ناقصة ، و(كلالة) خبرها)) في حين أن الزركشي ذكر وجهين هما:

الوجه الأول هو الثاني عند السيوطي، وهو أن (كلالة) حال ، وكان تامة ، ولكن عند الموازنة بينهما نجد أن الزركشي زاد بقوله على كان التامة :((بمعنى وجد)) ولم يذكره السيوطي ، وزاد السيوطي بأن (يورث) صفة لرجل ولم يذكره الزركشي.

والوجه الثاني عند الزركشي هو الثالث عند السيوطي، أن (كان) ناقصة، و(كلالة) خبرها، ولكن زاد الزركشي مسألة جواز الإخبار بالنكرة وهي (رجل) فقال: ((وجاز أن يخبر عن النكرة لأنها قد وصفت بقوله يورث)) ، وهو ما لم يشر إليه السيوطي، كما أن الزركشي رجح الاحتمال الأول عنده ، وهو ما لم يفعله السيوطي.

والوجه الأول عند السيوطي ، وهو أن (كلالة) حال ، و(يورث)خبر كان الناقصة ، لم يذكره الزركشي.

وذكر السيوطي احتمال أن تكون (كلالة) اسمًا للورثة، فقال: ((أو للورثة)) ، إلَّا أن وجه إعرابها عنده((على تقدير مضاف أي ذا كلالة وهو أيضًا حال أو خبر)) أي : حال من ضمير يورث، أو خبر كان الناقصة، وبهذا اختلف إعرابها عند السيوطي عن إعرابها عند الزركشي الذي أعربها نعتاً لمصدر محذوف ، كما أن الزركشي بين ما يبنى على ذلك من تفسير فقال: ((أي وارثه كلالة ، أي يورث بالوراثة التي يقال لها الكلالة)) [52]، وهو ما لم يفعله السيوطي، ونرجَّح رأي السيوطي في هذه المسألة والله أعلم.

المطلب الثالث
تأويل الإعراب لصحة المعنى

---

(43) البرهان في علوم القرآن: 1/ 302 .
(44)المصدر نفسه: 1/ 302
(45)المصدر نفسه: 1/ 302 -
(46)المصدر نفسه: 1/ 302 -
(47) ينظر معجم القراءات: 3/ 102 -
(48)ينظر : إتحاف فضلاء البشر: 238
(49)البرهان في علوم القرآن ، الزركشي: 1/ 302 - 303.
(50)ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جنى ، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، 1420هـ - 1999م: 182/1، إتحاف فضلاء البشر، فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت 1117هـ) تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة ، 2006م - 1427هـ: 238 .
(51) الإتقان: 310/2
(52) البرهان في علوم القرآن : 1/ 302 - 303.

يقوم هذا الأصل على أنه يؤوَّل الإعراب ليوافق صحة المعنى، وقد ذكر الزركشي والسيوطي هذا الأصل وهما بصدد الكلام على التجاذب بين الإعراب والمعنى ، ففي النوع العشرين الذي عنون له الزركشي بـ((معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها)) [53] قال: ((قد يتجاذب الإعراب والمعنى الشيء الواحد)) [54] ، وأشار إلى أن أبا علي الفارسي (ت 377هـ) كان يلمّ به كثيرًا ، وهذا التجاذب يقوم على أنه قد يوجد في الكلام أمر يدعو إليه المعنى، ولكن الإعراب يمنع منه ، فهذا الأصل التفسيري النحوي يقوم على التمسك بصحة المعنى وعلى أساس صحة المعنى يؤوَّل الإعراب [55]، وهذا الأصل ذكره السيوطي أيضًا ولكن في النوع الحادي والأربعين الذي جعله خاصًا بمعرفة إعراب القرآن الكريم وأن على معرب القرآن مراعاة أمور فصل الكلام فيها ، ثم ذكر تنبيهات ، منها هذا الأصل فقال: ((قد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه، والمتمسَّك به صحةُ المعنى ويُؤوَّل لصحة المعنى الإعرابُ)) [56] .

وتجدر الإشارة إلى أن تجاذب الإعراب والمعنى ذكره قبل الزركشي ابن جني (ت 392هـ) ، وخصص له بابًا في كتابه (الخصائص) ، فقال: ((باب في تجاذب المعاني والإعراب :هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده، ويلمّ كثيرًا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب)) [57]، ويبدو أن الزركشي أخذه منه فيما يخص أصول تفسير القرآن وإعرابه، وتابعه على ذلك السيوطي.

وذكر الزركشي والسيوطي ومن قبلهما ابن جنّي تطبيقات على هذا الأصل، منها قوله تعالى: ((إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ . يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ)) [الطارق8 – ٩] ، فقد تجاذب فيه المعنى والإعراب وذلك أن الظرف (يوم) يقتضي المعنى أنه متعلق بالمصدر الذي هو(رجعه) ، والمعنى كما اختاره الطبري: ((إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر)) [58] ، في حين أن الإعراب يمنع من ذلك للفصل بين المصدر والظرف بأجنبي وهذا غير جائز.

وقد ذكر النحاس(ت338هـ) أن العلماء اختلفوا في هاء (رجعه)على أقوال [59] ورجَّح القول الأول منها وهو قول قتادة، فقال ((اختلف العلماء في هذا الضمير فمن أصح ما قيل فيه قول قتادة ،قال: على بعثه وإعادته، فالضمير على هذا للإنسان)) [60] ثم ذكر أنه اختاره الطبري فقال : ((واختاره محمد بن جرير[61] غير أنه احتج بحجة لتقويته هي خطأ في العربية زعم أن قوله تعالى:" يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ " من صلة " رَجۡعِهِۦ "، يقدره أنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر))[62] قال النحاس: ((وهذا غلط ولو كان كذا لدخل في صلة رجعه ولفرقت بين الصلة والموصول بخبر إنّ، وذلك غير جائز)) [63].

وهذا الغلط الذي ذكره النحاس إنما هو بالحمل على الإعراب ، وهذا ما يعالجه هذا الأصل التفسيري النحوي القاضي بتأويل الإعراب ، وذلك بتقدير ناصب لـ " يوم" يدل عليه المصدر " رجعه" قال الزركشي: ((لكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي)) [64] ، ثم بين الزركشي وجه تأويل الإعراب ، وهو بأن يجعل الظرف منصوبًا بفعل مقدر يدل عليه المصدر، فقال: ((يجعل العامل فيه فعلًا مقدرًا دل عليه المصدر)) [65].

وهذا التطبيق ذكره السيوطي أيضًا، فقال: ((فالظرف الذي هو " يوم " يقتضي المعنى أنه يتعلق بالمصدر وهو " رجع " أي: إنَّه على رجعه في ذلك اليوم لقادر، لكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله ، فيجعل العامل فيه فعلًا مقدرًا دل

(53) المصدر نفسه : 301/1
(54) م . ن : 309/1
(55) ينظر: م . ن : 309/1
(56) الإتقان: 2/ 319
(57) الخصائص، ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة: 258/3
(58) جامع البيان، البيان في تأويل القرآن ، أبو جعفر محمد ب جرير الطبري (ت310ه) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م: 358/24
(59) ينظر: إعراب القرآن: 200/5
(60) المصدر نفسه: 200/5
(61) ينظر اختيار الطبري في : جامع البيان: 358/24
(62) إعراب القرآن: 200/5
(63) المصدر نفسه: 200/5
(64) البرهان:309/1
(65) المصدر نفسه:309/1

عليه المصدر)) [66]، ويلاحظ أن السيوطي ذكر الفصل بين المصدر ومعموله مطلقًا ، في حين قيده الزركشي بفاصل أجنبي ، أي ليس معمولًا للمصدر ، وهو هنا (لقادر) الذي هو خبر إنّ.

وقد فصّل ذلك ابن جنّي مشيرًا إلى الغلط الذي ذكره النحاس إن حمل على الإعراب ، ولتصحيح الإعراب قدّر فعلا ناصبا للظرف هو (يرجعه)، فقال: ((فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو "يوم تبلى"، وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو "الرجع"، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضيًا له والإعراب مانعا منه، احتلت له، بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالًا على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر. ودل "رجعه" على "يرجعه" دلالة المصدر على فعله.)) [67]

أما جعل الظرف(يوم) معمولًا لخبر إنّ الذي هو(لقادر) فيأباه المعنى كما ذكر ابن جني، وهو ما ذهب إليه مكي القيسي (ت437هـ) بقوله : ((قوله: " يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ " **"** يَوْمَ **"**ظرف والعامل فيه " لقادر " ولا يعمل فيه " رجعه"لأنك كنت تفرق بين الصلة والموصول بخبر إنّ)) [68] ، وهذا لم يجوّزه ابن جني ، إذ قال: ((ولا يجوز أن تعلق "يوم" بقوله:"لقادر"))[69] معللًا ذلك بإخلاله بالمعنى قائلا: ((لئلّا يصغر المعنى؛ لأن الله تعالى قادر يوم تبلى السرائر وغيره في كل وقت وعلى كل حال على رجع البشر وغيرهم.)) [70].

ومن تطبيقات هذا الأصل أيضًا عندهما قوله تعالى : ((إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ))[غافر: ١٠] ، وذلك أن المعنى يقتضي تعلق " إذ" بالمصدر" لَمَقْتُ ٱللَّهِ " في حين أن الإعراب يمنعه للفصل بينهما بالخبر" أكبر" ومتعلقاته ، فيؤوَّل الإعرابُ على هذا الأصل بتقدير ناصب لـ"إذ " يدل عليه المصدر.

قال ابن جني: ((فـ" إذ" هذه في المعنى متعلقة بنفس قوله: " لَمَقْتُ ٱللَّهِ " ، أي: يقال لهم: "لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفركم، أكبر من مقتكم أنفسكم الآن"؛ إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي "إذ" وبين الموصول الذي هو" لمقت الله". فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ناصبًا يتناول الظرف ويدل المصدر عليه))[71]

وقال ابن هشام : ((قول بعضهم في "إذ" من قوله تعالى :" إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ " إنها ظرف للمقت الأول أو الثاني وكلاهما ممنوع ، ((أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى؛ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت ، وإنما يمقتونها في الآخرة ... وأما امتناع تعليقه بالأول وهو رأي جماعة منهم الزمخشري [72] فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي)) [73].

قال الزركشي: ((قوله سبحانه: "لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ " فالمعنى يقتضي تعلّق إذ بالمقت والإعراب يمنعه للفصل بين المصدر ومعموله بالخبر فيقدر له فعل يدل عليه المقت)) [74]وقد وافقه السيوطي فيما ذهب إليه.

فنصهما متقارب ، وإن اختلفا في الجزئية التي ذكراها من الآية، وفي بعض المفردات، وهو ـ كما يبدو ـ قد أخذه الزركشي عمّن سبقوه ، وتابعه عليه السيوطي.

وهذان التطبيقان ذكرهما الزركشي والسيوطي، وانفرد الزركشي بتطبيق آخر لم نجد له ذكرًا عند السيوطي، وهو قوله تعالى: ((أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ . وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ)) [العاديات: ٩ – ١١] ، إذ تجاذب المعنى

---

(66) الإتقان: 319/2.
(67) الخصائص: 258/3
(68) مشكل إعراب القرآن، إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1405هـ:811/2
(69) الخصائص: 2/ 404
(70) المصدر نفسه: 2/ 404
(71) المصدر نفسه: 2/ 259
(72) قال الزمخشري: ((و" إذ تدعون" منصوب بالمقت الأول . والمعنى : أنه يقال لهم يوم القيامة ...)) . الكشاف: 158/4.
(73) مغني اللبيب، اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة ، 1985: 699
(74) البرهان:309/1

والإعراب، فالمعنى أن الله بهم لخبير إذا بعثر ما في القبور كما قال الزركشي: ((فالمعنى أن العامل في إذا خبير))[75] ، ولكن الإعراب يأبى ذلك ؛ لأن ما بعد إنّ لا يعمل في ما قبلها[76] أي أن (لخبير) لا يعمل في (إذا بعثر) ، قال الزركشي بعد ذكره المعنى : ((والإعراب يمنعه لأن ما بعد إنّ لا يعمل فيما قبلها)) [77]، وعلى هذا لأصل يؤوّل الإعراب ، وذلك بتقدير عامل يدل عليه قوله تعالى: چپ چ ، ولذا قال الزركشي: ((فاقتضى أن يقدر له العامل)) [78]، ولم يذكر العامل المقدر، ولكن أشار العكبري إلى أنه يقدر بما دل عليه خبر إنّ، وهو (جوزوا) فقال: ((وقيل: العامل فيه ما دل عليه خبر إن. والمعنى: إذا بعثر جوزوا)) [79] .

المطلب الرابع

الأصل توافق الضمائر في المرجع حذرًا من التشتيت

هذا الأصل يقوم على أنه إذا اجتمعت ضمائر عدة فإنَّ إرجاعها إلى مرجع واحد إذا كان ممكنًا فهو أولى؛ لئلا يتشتت المعنى، وهو من أهم ما يجب على المفسر مراعاته.

وهذا الأصل ذكره الزركشي في النوع السادس والأربعين ، فقال: ((إذا اجتمعت ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف)) [80]، وذكره السيوطي في النوع الثاني والأربعين الذي تناوله في قواعد نحوية مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها ، فقال: ((الأصل توافق الضمائر في المرجع حذرًا من التشتيت))[81].

ومن تطبيقات هذ الأصل عندهما قوله تعالى: ((أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأۡخُذۡهُ عَدُوّٞ لِّي وَعَدُوّٞ لَّهُۥۚ))[طه:39]، إذ ذكرا ما عابه الزمخشري من مخالفة لهذا الأصل عند بعض المفسرين، قال الزركشي: ((ولهذا لما جوّز بعضهم في قوله تعالى :" أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأۡخُذۡهُ عَدُوّٞ لِّي وَعَدُوّٞ لَّهُۥۚ " أن الضمير" فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ " للتابوت ، وما بعده وما قبله لموسى، عابه الزمخشري وجعله تنافرًا ومخرجًا للقرآن عن إعجازه، فقال: والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة ؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم، فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل، قلت: ما ضرك لو جعلت المقذوف والملقى إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو قوام إعجاز القرآن والقانون الذي وقع عليه التحدي ومراعاته أهم ما يجب على المفسر)) [82]، وهذا الكلام من الزمخشري نال إعجاب الزركشي فقال بعد أن نقله بنصه: ((انتهى ولا مزيد على حسنه)) [83].

وهذا الذي نقله الزركشي عن الزمخشري ذكره السيوطي أيضًا فقال:((ولهذا لما جوَّز بعضهم في " أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ " أن الضمير في الثاني للتابوت وفي الأول لموسى عابه الزمخشري وجعله تنافُرا مخرجًا للقرآن عن إعجازه فقال: والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدي إليه من تنافر النظم الذي هو أم إعجاز القرآن ومراعاته أهم ما يجب على المفسر))[84].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ((لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُۚ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا))[الفتح: ٩] ، قال الزمخشري: ((والضمائر لله عز وجل والمراد بتعزير الله : تعزير دينه ورسوله (صلى الله عليه وسلم) . ومن فرق الضمائر فقد أبعد)) [85]

وقد نقل الزكشي قول الزمخشري وبينه بزيادة، فقال:((وقال ــ أي الزمخشري ــ في قوله : " لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُۚ وَتُسَبِّحُوهُ "الضمائر لله عز وجل والمراد بتعزير الله تعزير دينه ورسوله ومن فرق الضمائر فقد أبعد)) ثم قال الزركشي: ((أي فقد قيل

(75) البرهان:310/1
(76) ينظر: الأصول في النحو، ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت: 280/1.
(77) البرهان:310/1
(78) المصدر نفسه:310/1
(79) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616ه)،تحقيق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه: 1300/2
(80) البرهان:35/4
(81) الإتقان: 338/2.
(82) البرهان:35/4، وينظر كلام الزمخشري في الكشاف: 64/3
(83) البرهان:35/4، وينظر كلام الزمخشري في الكشاف: 64/3
(84) الإتقان: 338/2
(85) الكشاف: 337/4

إنها للرسول إلا الأخير لكن قد يقتضي المعنى التخالف كما في قوله تعالى " وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أحدا "[الكهف: 22] ، الهاء والميم في " فيهم" لأصحاب الكهف والهاء والميم في "منهم" لليهود قاله ثعلب والمبرد)) [86].

وقال السيوطي: ((وقال في:" لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ " الضمائر لله تعالى والمراد بتعزيره تعزير دينه ورسوله ومن فرق الضمائر فقد أبعد)) [87].

المطلب الخامس

العدول عن الاسم الظاهر إلى الضمير

هذا الأصل يقوم على أنه يُعدل عن الاسم الظاهر إلى الضمير لأمر يقتضي ذلك ، وقد ذكر الزركشي أن من أسباب العدول من الاسم الظاهر إلى الضمير الاختصار الذي هو أصل ما وضعت له الضمائر، فقال:((للعدول إلى الضمائر أسباب: منها، وهو أصل وضعها، للاختصار))[88]، وذكره السيوطي في النوع الثاني والأربعين الذي جعله ((في قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها)) [89] ، إذ قال: ((وأصل وضع الضمير للاختصار)) [90]

وأول تطبيق لهذا الأصل ذكراه هو قوله تعالى: ((إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا))[الأحزاب: ٣٥] ، قال الزركشي: ((ولهذا قام قوله تعالى:" أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وأجرا عظيما " مقام خمس وعشرين كلمة لو أتى بها مظهرة)) [91] ، ومثل ذلك قال السيوطي [92].

ومنه أيضا قوله تعالى: ((قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ٣٠ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَاۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِيٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِيٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّۚ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)) [النور: ٣١] ، قال الزركشي: ((نقل ابن عطية عن مكي أنه ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها ، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميرا)) [93] ، ولم يشر السيوطي إلى ابن عطية، وإنما قال عن مكي مباشرة : ((قال مكي: ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها فإن فيها خمسة وعشرين ضميرًا))[94] ، ثم قال: ((ومن ثم لا يعدل إلى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل)) [95] ، وهو بهذا يشير ضمن ذلك إلى أصل آخر لم نجد له ذكرًا عند الزركشي، وهو أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلى الضمير المنفصل إلا بعد تعذر الضمير المتصل ، وذكر السيوطي

(86) البرهان: 36/4 ((والتسبيح لله تعالى، والتعزير والتوقير للنبي صلى الله عليه)) ، إعراب القرآن :للأصبهاني : 496/1
(87) الإتقان: 338/2
(88) الإتقان : 24/4
(89) المصدر نفسه : 2 / 334
(90) المصدر نفسه : 2 / 334
(91) البرهان : 24/4
(92) الإتقان : 2 / 334
(93) البرهان : 24/4
(94) الإتقان : 2 / 334، ولم نعثر على قول مكي في كتبه.
(95) المصدر نفسه : 2 / 334

من هذا التعذر أن يقع في الابتداء، نحو قوله تعالى: ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥))[الفاتحة: ٥]، أو أن يقع بعد إلاّ ، كما في قوله تعالى: ((وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا))[الإسراء: ٢٣] [96] ، وقال الزركشي : ((وقد قيل: في آية الكرسي أحد وعشرون اسمًا ما بين ضمير وظاهر)) [97] .

ومن أسباب العدول عند الزركشي : ((الفخامة بشأن صاحبه، إذ يجعل لفرط شهرته كأنه يدل على نفسه، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته)) [98] ومن تطبيقات هذا الأصل عنده قوله تعالى: ((إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ١))[القدر: ١] يعني القرآن[99] ، وهذا الأصل النحوي في التفسير طبقه المفسرون ، في تفسير هذه الآية، ومنهم الزمخشري الذي قال عنها: ((جاء بضميره دون اسمه الظاهر شهادة له بالنباهة والاستغناء عن التنبيه عليه)) [100] ومنهم الرازي الذي قال: ((أجمع المفسرون على أن المراد: إنا أنزلنا القرآن في ليلة القدر، ولكنه تعالى ترك التصريح بالذكر؛ لأنَّ هذا التركيب يدل على عظم القرآن من ثلاثة أوجه أحدها: أنه أسند إنزاله إليه وجعله مختصًا به دون غيره والثاني: أنه جاء بضميره دون اسمه الظاهر شهادة له بالنباهة والاستغناء عن التصريح، ألا ترى أنه في السورة المتقدمة[101] لم يذكر اسم أبي جهل؟ ولم يَخْفَ على أحد لاشتهاره، وقوله: " فَلَوْلا إِذا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ " [الواقعة: 83] لم يذكر الموت لشهرته، فكذا هاهنا والثالث: تعظيم الوقت الذي أنزل فيه))[102].

ومن تطبيقات هذا الأصل أيضًا عند الزركشي قوله تعالى : ((قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ))[البقرة: ٩٧] ، ولم يعلق عليه ، وقد جاء ذلك واضحًا عند الزمخشري؛ إذ قال: ((الضمير في "نزله" للقرآن. ونحو هذا الإضمار– أعنى إضمار ما لم يسبق ذكره– فيه فخامة لشأن صاحبه، إذ يجعل لفرط شهرته كأنه يدل على نفسه، ويكتفى عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته))[103].)) وقال الرازي (ت606هـ):((الهاء في قوله تعالى: "فإنه" وفي قوله:"نزله" إلى ماذا يعود؟ الجواب فيه قولان: أحدهما: أن الهاء الأولى تعود على جبريل والثانية: على القرآن)) [104]، وجبريل سبق ذكره فعاد الضمير الأول إليه ، في حين أن القرآن لم يسبق له ذكر، وقد وظف الرازي هذا الأصل أيضًا في العدول عن الاسم الظاهر إلى الضمير، فبين علة عدم التصريح باسم القرآن في الهاء الثانية التي تعود إليه فقال: ((وإن لم يجر له ذكر لأنه كالمعلوم)) [105]، أي لكونه معلوما لم يصرح به، وجعل الرازي منه قوله تعالى: " مَا تَرَكَ عَلى ظَهْرِها مِنْ دَابَّةٍ "[فاطر: 45]، فقال:((يعني على الأرض))[106] .

---

(96) ينظر: الإتقان : 2 / 334
(97) البرهان : 24/4
(98) المصدر نفسه : 24/4
(99) ينظر: المصدر نفسه : 24/4، وينظر التفسير المذكور في : جامع البيان: 24/ 543
(100) الكشاف: 786/4
(101) يعني بذلك سورة العلق إذ قال تعالى: ((أَرَءَيْتَ ٱلَّذِي يَنْهَىٰ))[العلق: ٩] ، فقد قيل إنها نزلت في أبي جهل ولم يصرح باسمه لاشتهاره. ينظر: مفاتيح الغيب : 219/32
(102) مفاتيح الغيب : 228/32
(103) الكشاف: 169/1
(104) مفاتيح الغيب : 612/3
(105) المصدر نفسه: 612/3
(106) المصدر نفسه: 612/3

ومن تطبيقات هذا الأصل عند الزركشي أيضا ضمير الشأن إذ قال بعد أن ذكر هذا الأصل وتطبيقاته : ((ومنه ضمير الشأن))[107] ، كما في تفسير الآية السابقة.

ومن أسباب العدول عن الاسم الظاهر إلى الضمير عند الزركشي التحقير في مقابلة الفخامة ، ومن تطبيقات هذا الأصل عنده تفسير قوله تعالى: ((وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ))[البقرة: ١٦٨] يعني الشيطان ، وقوله تعالى: ((يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآۚ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ إِنَّا))[الأعراف: ٢٧] ، وقوله تعالى : ((إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ)) [الانشقاق: ١٤] فهو يشير بذلك إلى أن الضمير هو تحقير للشيطان و لمن أوتي كتابه وراء ظهره[108] ، وهذان السببان للعدول وهما الفخامة والتحقير لم نجد لهما ذكرا عند السيوطي.

الخاتمة

يتعين على الباحث في نهاية بحثه أن يلخص عمله العلمي بأهم النتائج التي خرج بها بحثه وهذا يجري وفق (قواعد منهج البحث) المتعارف عليها وما هذه النتائج إلَّا معلومات قيمة، وسنذكر في هذه الخاتمة أبرز ما توصلنا إليه:

1- إنّ الإعراب باب مهم من أبواب اللغة العربية ، ووظيفة من وظائف علم النحو ، الذي يهتم بتركيب المفردات في جملها، وهذا يدخل من باب النظم لتوخي معاني النحو والتي يبنى عليها الإعجاز القرآني ، وهو من الأمور المهمة التي يجب على المفسر العناية بها ،فيجب التمييز بين الفاعل من المفعول من حيث الرفع والنصب ، فهذا كله يدخل في ضبط أواخر الكلم ليتوصل إلى فهم معنى الآية الصحيح ، وتدخل أهميته أيضاً في علم القراءات لأنه من خلال الإعراب الصحيح للآية يبتعد القارىء عن القراءة الشاذة أو الخاطئة لها .
2- يعد كتابا (البرهان للزركشي والإتقان للسيوطي) من الكتب المهمة والقيمة في علوم القرآن ومثل هذه الكتب تحتاج الى التدقيق والتمحيص فيها .
3- لم يُعنَ كتابا: (البرهان للزركشي والإتقان للسيوطي) بالأصول المختصة بعلوم القرآن فحسب وإنّما عُنيا بالأصول النحوية أيضاً ، وكذلك ذكر التطبيقات على هذه الأصول .
4- على الرغم من أنّ كتاب (البرهان) هو الأساس في دراستنا إلا أنه أحياناً نجد السيوطي أكثر تفصيلاً وتوضيحاً .
5- عند الموازنة بين الكتابين نجد بأن الزركشي والسيوطي قد يتفقا في بعض الآراء تارة ، وقد ينفرد احدهما برأي لايذكره الآخر تارة أُخرى ، نجد السيوطي قد يتفق مع الزركشي في عباراته تماماً في الغالب وإن كان الأول عباراته أكثر تفصيلاً أحياناً .
6- عند الموازنة أيضاً قد يذكر الزركشي تطبيقاً وعند البحث لا نجد له ذكراً عند السيوطي .
7- قد يذكر السيوطي تطبيقاً غير التطبيق الذي ذكره الزركشي ، أو قد يزيد عليه، وكذلك في عرضهم لآراء المفسرين، وهذا كله يدخل في الدراسة الموازنة بينهما، وهذا العمل هو النتيجة الكبرى والتي نعتز بها ونشرف بقيمتها ، والحمد لله في الختام كما كان البدء .

المصادر والمراجع:

- إتحاف فضلاء البشر، فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت 1117هـ) تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة ، 2006م - 1427هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغداديّ (ت316ه)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، 1408ه = 1988م .
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ- 1988م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م.

(107)البرهان : 24/4
(108) ينظر: البرهان : 25/4

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616ه)، تحقيق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر، 1375ه .
- جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310ه) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671 هـ) ، تحقيق: هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: 1423 هـ/ 2003م.
- الخصائص: ابن جنّيّ، تحقيق: محمد علي النجَّار، عالم الكتب – بيروت، (د . ط) (د . ت).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، 1420هـ - 1999م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة: الأولى 1413هـ - 1993م.
- مشكل إعراب القرآن، إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1405هـ.
- مغني اللبيب، اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة ، 1985م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة ،1420 هـ.

Sources and references:

-Ithaf Fadhala al-Bashar, Fadhala al-Bashar fi the Fourteen Recitations, Ahmed bin Muhammad bin Ahmed bin Abdul-Ghani al-Damiati, Shihab al-Din, famous for construction (d. 1117 AH), edited by: Anas Mahra, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Lebanon, third edition, 2006 AD - 1427 AH.

-Perfection in the Sciences of the Qur'an, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, first edition, Egyptian General Book Authority, 1394 AH/1974 AD.

-Principles of Grammar, Abu Bakr Muhammad bin Al-Sari bin Sahl Al-Nahwi, known as Ibn Al-Sarraj (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut.

-Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an, Badr al-Din al-Zarkashi (d. 794 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar Isa al-Babī al-Halabi and his Partners, Dar for the Revival of Arabic Books, First Edition, 1376 AH - 1957 AD.

-Al-Tibyan fi the Parsing of the Qur'an, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Ali Muhammad Al-Bajawi, publisher: Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners.

-Jami' al-Bayan, Al-Bayan fi Interpretation of the Qur'an, Abu Jaafar Muhammad b. Jarir al-Tabari (d. 310 AH), edited by: Ahmed Muhammad Shaker, Al-Resala Foundation, first edition, 1420 AH - 2000 AD.